**w    ** 

|  |
| --- |
| 10 يوليو/تموز 2018النسخة الأصلية: اللغة العربية**للحصول على معلومات** |

|  |  |
| --- | --- |
| **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)/****صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)/****مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)/****المجلس التنفيذي** **هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).****المجلس التنفيذي**  | **منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)****المجلس التنفيذي** **برنامج الأغذية العالمي (WFP)****المجلس التنفيذي**  |
| المجلس التنفيذي لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع **الدورة العادية الثانية لعام 2018**4-7 سبتمبر/أيلول 2018، نيويورك المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة**الدورة العادية الثانية لعام 2018**10-11 سبتمبر/أيلول 2018، نيويورك | المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة**الدورة العادية الثانية لعام 2018**12-14 سبتمبر/أيلول 2018، نيويورك المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي **الدورة العادية الثانية لعام 2018** 26-30 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، روما |

**تقرير الزيارة الميدانية المشتركة إلى أوغندا، التي قام بها أعضاء المجالس التنفيذية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي في الفترة من 30 أبريل/نيسان حتى 4 مايو/أيار 2018**

# المعلومات الأساسية

1. لمحة عامة عن الزيارة
2. جرت الزيارة الميدانية المشتركة إلى أوغندا من المجالس التنفيذية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي في الفترة من 30 أبريل/نيسان إلى 4 مايو/أيار 2018. وترأس وفد أعضاء المجلس البالغ عددهم 25 عضوًا سعادة السيد جاغديش دارامشاند كونجول، الممثل الدائم لموريشيوس لدى الأمم المتحدة ورئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. توجد القائمة الكاملة للوفد في المرفق.
3. استهدفت الزيارة تقييم فعالية الأمم المتحدة في أوغندا فيما يتعلق بما يلي: (أ) دعم إيصال الأولويات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك المواءمة مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، و(ب) الشراكات والتعاون من خلال "توحيد الأداء" والعمل مع الآخرين، بما في ذلك الحكومات الوطنية والمحلية والمستفيدون والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى في المجال الإنمائي.
4. وعقب الزيارة، قدم الوفد توصيات لتعزيز: (أ) تأثير الأمم المتحدة في أوغندا، و(ب) أعمال المجالس التنفيذية، و(ج) الزيارات الميدانية للمجلس في المستقبل.
5. ويتسم هذا بأهمية خاصة لتحسين التفاهم في المناقشات الجارية بشأن إصلاح نظام الأمم المتحدة الإنمائي وإضافة السياق لها، وتنفيذ الخطط الإستراتيجية لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والفصل المشترك، واستعراض إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (UNDAF) في أوﻏﻨﺪا، وﺗﻌﻈﻴﻢ ﺗﺄﺛﻴﺮ اﻷﻣﻢ اﻟﻤﺘﺤﺪة ﻓﻲ توحيد الأداء ﻓﻲ أوﻏﻨﺪا.
6. تضمنت الزيارة اجتماعات مع كل من: معالي السيد يوري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، وصاحب المقام الرفيع السيد روهاكانا روغوندا، رئيس وزراء جمهورية أوغندا، يرافقهم معالي السيد جي جي أودونغو، وزير الداخلية، ومعالي السيدة جين روث أسينج، وزيرة الصحة، ومعالي السيد فينسينت سسمبيجيا، وزير الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية، وسعادة السيدة ريبيكا كاداغا، رئيسة البرلمان، والمسؤولون الحكوميون الإقليميون والمحليون في منطقتي غرب النيل وكاراموجا. والتقى الوفد أيضًا بعدد من المستفيدين، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، وممثلي الدول الأعضاء.
7. وزار الوفد مواقع عدد من المشاريع التي تقدم لها الأمم المتحدة المساعدة في كمبالا، بما في ذلك معهد للتدريب المهني (بقيادة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)، ومركز الطوارئ الوطنية والتنسيق والعمليات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف)، وبرنامج التمكين الاقتصادي للمرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومركز للشباب (صندوق الأمم المتحدة للسكان)، ومركز المواصفات الوطني (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). وقام الوفد أيضًا بزيارات منفصلة لمنطقة غرب النيل (مقاطعتي أروا ويومبي)، وإلى منطقة كاراموجا (مقاطعتي موروتو وأمودات).
8. لمحة عامة عن أوغندا
9. حققت أوغندا منذ استقلالها تقدمًا كبيرًا في مجال التنمية خلال نصف القرن الماضي. ومنذ عام 1986، وتحت إشراف حركة المقاومة الوطنية، تعافت أوغندا من الاضطرابات السياسية والانهيار المؤسسي والانهيار الاقتصادي، وتحوّلت إلى قصة نجاح رائعة يسودها الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والتحول الهيكلي. بلغ معدل النمو الاقتصادي في المتوسط 6,4 في المائة منذ عام 2002، وانخفض الفقر المطلق من 24,5 في المائة في عام 2009 إلى 19,7 في المائة في عام 2013.
10. تهدف الخطة الإنمائية الوطنية الثانية 2016-2020 (NDP II) إلى دفع أوغندا إلى وضع الدخل المتوسط بحلول عام 2020. تدعم "رؤية أوغندا 2040" هذا البرنامج الطموح، وهي تتوافق مع جدول أعمال 2063، ذلك الإطار الذي وضعه الاتحاد الأفريقي للتحول الاجتماعي والاقتصادي للقارة على مدار السنوات الخمسين القادمة. تهدف رؤية 2040 إلى تعزيز الأساسيات لتسخير الفرص والموارد الوفيرة في أوغندا. تشمل الأساسيات: البنية التحتية (الطاقة، والنقل، وتطوير البنية التحتية لقطاع البترول، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمياه)، وتنمية الموارد البشرية والعلوم والتكنولوجيا والهندسة والابتكار، والسلام والأمن والدفاع، والعمران الحضري، والأرض. ومن ناحية أخرى، تم تحديد الفرص في المجالات التالية، التي تشمل: الزراعة، والسياحة، والثروة المعدنية، والنفط والغاز، والتصنيع، والمعارف، والمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، والموقع الجغرافي، والقوى العاملة الوفيرة، وموارد المياه. تؤكد رؤية 2040 على الحوكمة الرشيدة باعتبارها دعامة أساسية للتحول الاقتصادي والاجتماعي. وتسعى الخطة الإنمائية الوطنية الثانية للتصدي لتحدي الزيادة السكانية في البلاد من خلال تسخير إمكانات القطاع السكاني الكبير من الشباب وتوجيهه إلى التنمية الاقتصادية (العائد الديموغرافي).
11. تملك أوغندا ثالث أسرع معدّل نمو سكاني في العالم؛ إذ يبلغ تعداد سكانها 34,6 مليون نسمة، بمعدل نمو سنوي يبلغ 3 بالمائة. على أن نصف السكان دون سن 15 عامًا؛ مما يخلق نسبة عالية من إعالة الأطفال التي تضع عبئًا ثقيلًا على السكان في سن العمل، مما يعوق بدوره الاستثمار والنمو الاقتصادي، ويمثل ضغطًا على الموارد الطبيعية والبيئة، وعلى البنية التحتية (زيادة العمران الحضري)، فضلًا عن تفاقم مواطن انعدام المساواة. تشير رؤية 2040 إلى أنه برغم التقدم المحرز في الساحات السياسية وصنع القرار، فإن الظروف الأخرى التي تدعم انعدام المساواة بين الجنسين في أوغندا تظل بارزة، بما في ذلك: الفوارق بين الجنسين في الوصول إلى الموارد الإنتاجية والتحكم فيها، مثل الأرض والمياه والطاقة، وانخفاض نسبة النساء العاملات بأجر في القطاعات غير الزراعية، والعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، والحصول على معلومات الصحة الجنسية والإنجابية وخدماتهما، والمشاركة المحدودة للمرأة في صنع القرار على المستوى الأسري والمجتمعي والوطني.
12. تُظهر أوغندا تفاعلًا معقدًا بين الشؤون الإنسانية والإنمائية والحوكمية والسلمية والأمنية، ولا سيَّما من خلال وضع اللاجئين الفريد والاستجابة له. تتيح أوغندا حاليًّا اللجوء إلى أكبر عدد من اللاجئين في أفريقيا، وثالث أكبر الدول التي تستقبل اللاجئين على مستوى العالم. وتمثل النساء أكثر من نصف عدد اللاجئين (54 بالمائة)، إلى جانب أن ثلاثة من بين كل خمسة لاجئين هم أطفال (59 بالمائة). ولقد أوجد هذا أزمة لاجئين معقدة، لتفاقم موقف اللاجئين الذي طال أمده بسبب تدفق اللاجئين مؤخرًا، من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان بصفة خاصة.
13. تعتبر كمبالا، العاصمة الأوغندية، إحدى أسرع المدن نموًّا في العالم، لما بها من عدد سكان يبلغ 1,5 مليون نسمة، ومعدل نمو سنوي يبلغ 4,03 بالمائة. تُعدّ هيئة مجلس مدينة كمبالا الهيئة التشريعية التي تدير العاصمة نيابةً عن الحكومة المركزية. يرأس كمبالا وزير، ومدير تنفيذي، ورئيس بلدية، وهي مقسّمة إلى خمس مناطق (وسط المدينة، وكاويمبي، وماكيندي، وناكاوا، وروباغا)، يرأس كلًّا منها رئيس بلدية منتخب شعبيًّا.
14. تقع منطقة أروا في الركن الشمالي الغربي من أوغندا، وتغطي مساحة تبلغ 4,274.13 كيلومترًا مربعًا، حوالي 87 بالمائة منها صالحة للزراعة. وتُعدّ مدينة أروا مدينة عالمية؛ إذ تتحدث اللغات الرئيسية (الإنجليزية، السواحيلية، واللنجانية، والعربية) والعديد من اللهجات المحلية، وتمارس فيها الثقافات المتعددة بحرية. ويبيّن هذا الشخصية الفريدة للسكان المحليين، التي تتسم بالترحاب واحتواء الآخر. اعتبارًا من عام 2016، أصبح تعداد سكان المنطقة قرابة 820,500 نسمة، كان 36,731 شخصًا منهم لاجئين. وبحلول مايو/أيار 2017، كانت مدينة أروا قد استضافت 151,039 لاجئًا، وهو ما يمثل 18 بالمائة من سكان المنطقة.
15. تُعدّ كاراموجا منطقة زراعية رعوية، وهي تقع في شمال شرق أوغندا بمساحة تبلغ أكثر من 27,000 كيلومتر مربع، وتتألف من سبع أحياء: كابونج، وكوتيدو، وآبيم، وموروتو، وناباك، وأمودات، وناكابيريبيريت. يقدّر إجمالي عدد سكان كاراموجو بـ 1,2 مليون نسمة، ويقطن قرابة 70 بالمائة منهم في مناطق ريفية. ووفقًا لتقرير استطلاع الأسر الوطني الأوغندي لعام 2016/2017، فإن كاراموجا تصنف على أنها المنطقة الأكثر تضررًا من فقر الدخل؛ حيث يصنف 61 بالمائة من السكان على أنهم فقراء، تليها بوكدي (48 بالمائة)، وبوسوجا (42 بالمائة). فقراء الدخل هم القطاع السكاني الأوغندي الذي يقع دخله الشخصي دون خط الفقر، المحدد بما قيمته 1,25 دولار (أي حوالي 4500 شلن أوغندي) في اليوم.
16. الأمم المتحدة في أوغندا
17. لطالما كان هناك وجود كبير طويل الأمد للأمم المتحدة في أوغندا. والوكالات المقيمة هي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة الصحة العالمية. أما الوكالات غير المقيمة، فهي: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.
18. اعتمدت الأمم المتحدة في أوغندا نهج "توحيد الأداء"، بقيادة المنسق المقيم للأمم المتحدة، والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبدعم من فريق قطري للأمم المتحدة يتألف من رؤساء وكالات الأمم المتحدة في أوغندا ومنسقي المنطقة لدى الأمم المتحدة.
19. ويُعدّ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية 2016-2020 هو الإطار الإستراتيجي الذي يحدد مساهمة الأمم المتحدة في أوغندا في سبيل تحقيق الأهداف والأولويات الإنمائية الوطنية على النحو المبيَّن في الخطة الإنمائية الوطنية الأوغندية الثانية 2016-2020، ووثيقة رؤية 2040. يركّز إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على ثلاث ركائز إستراتيجية هي: (أ) الإدارة الشاملة والفعالة، و(ب) تنمية رأس المال البشري، و(ج) التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة. وتجرى حاليًّا استعراض منتصف المدة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، المقرر إكمالها في سبتمبر/أيلول 2018. تملك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها خططها الإستراتيجية القطرية الخاصة بها، التي توجه أعمالها في أوغندا بما يتماشى مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والأولويات الإنمائية الوطنية.

# فعالية الأمم المتحدة في أوغندا

1. دعم تقديم أولويات التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة
2. إن عمل الأمم المتحدة في أوغندا مترامي الاهتمامات، ويغطي مجموعة من القضايا. ونظرًا للنطاق المحدود للزيارة الميدانية وهذا التقرير، ركّز الوفد في تقييمه للفعالية على الموضوعات الرئيسية التالية المرتبطة بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية: (أ) التنسيق العام مع الأولويات الإنمائية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة، و(ب) الروابط بين القضايا الإنسانية والإنمائية والحوكمة والسلام والأمن، والتي تم التعبير عنها من خلال الاستجابة لللاجئين، و(ج) النوع الاجتماعي، و(د) الزراعة.

**التنسيق العام**

1. وجد الوفد أدلة على وجود روابط قوية شاملة بين عمل الأمم المتحدة في أوغندا وأولويات التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة. وينعكس ذلك في خطط الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والخطط القطرية الخاصة بالوكالة، وينعكس 60 بالمائة من الخطة الإنمائية الوطنية في أهداف التنمية المستدامة. كما توجد علاقة عمل وثيقة بين المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري ووكالات الأمم المتحدة من جهة والحكومة الأوغندية من جهة أخرى. يعمل فريق الأمم المتحدة القطري مع مكتب رئيس الوزراء حول تقرير مؤقت عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من المقرر تقديمه في سبتمبر/أيلول 2018.
2. ومن المهم أن تكون جميع المشاريع التي تقودها الأمم المتحدة أو التي تقدم المساعدة فيها مشاريع مستدامة على المدى الطويل، تدعم تنمية القدرات الوطنية. لقد قدّرت الحكومة أنه على الرغم من أن العديد من مشاريع الأمم المتحدة كانت معقولة، فإن الاستدامة قد تتسم بالصعوبة؛ نظرًا للقضايا المتعلقة بتصميم المشاريع وتمويلها وتنمية القدرات المحلية المحدودة.
3. وفي حين أن الأمم المتحدة لديها شراكة قوية مع الحكومة بشأن خطة 2030، فقد تبيَّن أن هذه الصلة أضعف مع البرلمان. وفضلًا عن ذلك، اعتبر برلمان أوغندا مشاركة فريق الأمم المتحدة القطري في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيّما قانون مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مشاركة ضعيفة من حيث المساعدة المقدمة في توطين القوانين الدولية واستخدام الأدوات الدولية لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أوغندا.

**الصلات بين القضايا الإنسانية والإنمائية والحوكمة والسلام والأمن - الاستجابة لللاجئين**

1. رحب وفد المجالس التنفيذية المشترك بسياسة اللاجئين المفتوحة الخاصة بالحكومة الأوغندية، وبالقيادة الواضحة في معالجة هذا التحدي المعقد. وتشمل هذه السياسة مبدأ دمج اللاجئين في المجتمع بدلًا من استبعادهم منه. ولقد تطور فهم الوفد لذلك من خلال التفاعل مع الحكومات الوطنية والمحلية، والزيارات الميدانية إلى مختلف المناطق في أوغندا. وكان هذا أيضًا أحد المجالات الرئيسية التي نوقشت بين الوفد ورئيس أوغندا، اللذين شددا أيضًا على أهمية الحدود المفتوحة والتمييز بين الهوية والمصالح.
2. تؤدي الأمم المتحدة دورًا هامًا لدعم استجابة الحكومة لللاجئين. وعلى جبهة العمل الإنساني، عاين الوفد عمل وكالات الأمم المتحدة في مستوطنات اللاجئين، الذي يوفر البنية التحتية والدعم اللوجستي والفوري، والعمل الداعم للتنمية الأوسع، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم وريادة الأعمال والزراعة.
3. ونظرًا للتعقيد وسرعة الأحداث والطبيعة طويلة الأجل لقضية اللاجئين، فإن الانتقال من الدعم الإنساني إلى الدعم الإنمائي أمر صعب. ومن الأمثلة الهامة على ذلك: تسجيل اللاجئين والحاجة إلى ضمان دقة الإدارة السليمة والاستخدام الفعّال للموارد. كانت هناك مشاكل تتعلق بالعمليات والأنظمة الحالية، إلى جانب مزاعم عن الإبلاغ غير الصحيح عن أعداد اللاجئين، وسوء استخدام الموارد، والفساد. وتعمل الأمم المتحدة مع الحكومة الأوغندية لمعالجة هذه المسألة، بما في ذلك العمل من خلال تنفيذ نظام جديد للاستدلال البيولوجي لللاجئين.
4. وفي حين أن روابط التنمية الإنسانية قوية، يمكن عمل المزيد لدعم انتقال أكثر سلاسة وأفضل تنسيقًا. ولقد تم إطلاع الوفد على التقدم المحرز، الذي يشمل ما تم من خلال تقديم خطط التمكين الاقتصادي الصغيرة التي تدعمها الأمم المتحدة، ودعم توفير المياه، وبشأن إعادة توطين اللاجئين وإدماجهم، وترسيم الحدود. تشمل التحديات الموازنة بين دعم اللاجئين والسكان المحليين، وتوسعة نطاق التدخلات، وتحسين الاتصالات، وتطوير البنية التحتية المناسبة.
5. ثمة مثال محدد آخر يرتبط بتوفير المياه، زار الوفد مشروعًا مشتركًا للمياه يتم تشغيله بالطاقة الشمسية، وهو تابع لدولة عضو في الأمم المتحدة، يقدم موردًا مائيًّا مبتكرًا وفعالًا من حيث التكلفة إلى مستوطنة لاجئين كبيرة؛ ومع ذلك لم يكن متوفرًا أو مناسبًا في جميع المناطق. يتم توزيع المياه على مستوطنات اللاجئين بصفة أساسية بواسطة الشاحنات الثقيلة، وهو الأمر الذي يترتب عليه تأثير سلبي؛ إذ يضر بشبكة الطرق المحلية الفقيرة بالفعل. فتوزيع المياه بواسطة الشاحنات باهظ التكلفة، ولقد تم حثّ موظفي وكالات الأمم المتحدة المحليين على تقليل استخدامه، على الرغم من الاحتياجات العاجلة، وعدم وجود خيارات بديلة وجداول زمنية طويلة الأجل للتخطيط لدى شركائهم في التنمية.
6. من المهم النظر في الإجراءات الإنمائية وتنسيقها في السياق السياسي والإقليمي الأوسع، بما في ذلك الاستجابة متعددة الأطراف والصلات مع عمليات حفظ السلام. وأعربت الحكومة الأوغندية عن شكرها لجهود الأمم المتحدة في مؤتمر قمة التضامن بشأن اللاجئين، المنعقد في يونيو/حزيران 2017، حيث تعهدت البلدان المانحة التقليدية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والجهات المانحة غير التقليدية والناشئة، بتقديم مبلغ 539,9 مليون دولار، وبالتضامن مع سياسة أوغندا التقدمية لللاجئين وتزكيتها، كما تعهد أيضًا الاتحاد الأفريقي وأربعة بلدان أفريقية (غينيا الاستوائية، والغابون، وكينيا، والصومال) بذلك. كما تعهدت الشركات الخاصة (MTN Uganda وCyan Foods Uganda) والمانحون الأفراد بتوفير الموارد. ولقد تم دفع المبلغ لوكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (237,3 مليون دولار)، وبرنامج الأغذية العالمي (134 مليون دولار)، واليونيسف (10,4 مليون دولار)، والمنظمة الدولية للهجرة (2,2 مليون دولار)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (1,6 مليون دولار)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (13,5 مليون دولار)، والمنظمات غير الحكومية (83,4 مليون دولار)، والحكومة (73 مليون دولار)؛ موجهة بصفة رئيسية إلى مكتب رئيس الوزراء. وقد تم صرف حوالي 2,5 مليون دولار، دون توضيح تفاصيل المخصصات.
7. وفي هذا الصدد، أبرز الوفد أن بلدانًا مثل النرويج قد تواصلت مع جميع أصحاب المصلحة من أجل إنشاء "صندوق واحد لللاجئين"؛ لمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومة في مواجهة هذا التحدي. ومع ذلك، وبسبب انعدام قيادة العديد من أصحاب المصلحة المحليين في دعم هذه المبادرة والاستخدام غير السليم للأدوات المتاحة للتصدي لتحدي اللاجئين من خلال قدرات الأمم المتحدة، فقد فشلت هذه المبادرة التي كان من الممكن استكشافها.

**النوع الاجتماعي**

1. يُعدّ التعامل مع قضايا المساواة بين الجنسين من الأولويات في عمل الحكومة وعمل الأمم المتحدة، بما في ذلك التمكين الاقتصادي، والصحة، والتعليم، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والعنف ضد الأطفال، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وزواج الأطفال المبكر. ويتضح ذلك في الخطة الإنمائية الوطنية الثانية لأوغندا، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والخطط القطرية الخاصة بالوكالة.
2. ولقد زار الوفد عددًا من البرامج التي تقودها الأمم المتحدة، والبرامج المشتركة بين الأمم المتحدة بهدف معالجة هذه القضايا، بما في ذلك ما في مستوطنات اللاجئين والمراكز الحضرية، التي شهدت مشاركة قوية من جانب المجتمع. قدمت الحكومة والبرلمان معلومات محدّثة عن الإجراءات التي تتخذها بالتعاون مع الأمم المتحدة، بما في ذلك الإستراتيجية الشاملة لصحة المراهقين، والعمل مع القادة المحليين لتثقيف المجتمعات المحلية، وحمل الأطفال/المراهقات، وزواج الأطفال في سن مبكرة؛ من أجل تحسين سبل المعيشة. ولاحظ الوفد أنه في مجال ختان الإناث، على سبيل المثال، على الرغم من وجود الإطار التشريعي، فإن هناك حاجة إلى تعزيز القدرات ذات الصلة بالإنفاذ. ولقد رحب الوفد بمشاركة صاحبة الفخامة السيدة جانيت موسيفيني، سيدة أوغندا الأولى ووزيرة التعليم بها، في تناول تمكين المرأة في المناطق الريفية.
3. وتشمل التحديات التي تم إبرازها للوفد: ضمان التمويل الكافي واستدامة المشاريع على المدى الطويل، وضمان الالتزام السياسي على جميع المستويات، ومعالجة الحواجز الثقافية. وسيكون الوفد الذي زار منطقة كاراموجا مهتمًّا بصفة خاصة برؤية الأمم المتحدة تستكشف بناء ملجأ متعدد الوظائف في كاراموجا، يوفر الخدمات القانونية وخدمات الرعاية الصحية النسائية والتعليم للفتيات والسيدات الشابات.
4. وفيما يتعلق بمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، تم إطلاع الوفد على المستجدات بشأن خطة عمل "الأمم المتحدة الواحدة" التي تم الانتهاء منها في مارس/آذار تحت قيادة المنسق المقيم للأمم المتحدة. ولقد أُخِذَت الرسائل بشأن "عدم التسامح على الإطلاق" بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين من قيادة وكالات الأمم المتحدة في المقر على المستوى الميداني، على يد الموظفين الميدانيين المستنيرين بشأن الأدوار والمسؤوليات والإجراءات.
5. كذلك رحب الوفد بالتوازن القوي بين الجنسين في فريق الأمم المتحدة القطري في أوغندا، بما في ذلك دور المرأة كمنسق مقيم، ورئيسات العديد من الفرق القطرية للوكالة.

**الزراعة**

1. يعيش أكثر من 80 بالمائة من الأوغنديين في مناطق ريفية، ويعتمد أكثر من 70 بالمائة منهم على الزراعة لكسب رزقهم. ولقد ساعدت الرحلة الميدانية المندوبين في فهم أهمية الزراعة لاقتصاد أوغندا وشعبها، لا كمصدر للدخل فحسب، ولكن أيضًا لأمنهم الغذائي وتغذيتهم السليمة. ويُعدّ ذلك مثالًا على الدور الحاسم الذي تلعبه وكالات الأمم المتحدة التي مقرها روما في السياق الأوغندي، وهي: منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي. إن معظم عمال الزراعة في أوغندا من أصحاب الحيازات الصغيرة، الذين لا يمتلكون أراضيهم في كثير من الأحيان، ويفتقرون إلى البذور والمياه والمهارات. يواجه الفلاحون الأوغنديون كذلك تحديات كالافتقار إلى البنية التحتية وعدم الوصول إلى الأسواق، والتغيرات المناخية، وانعدام المساواة بين الجنسين. إن الوكالات التي اتخذت مقراتها في روما تساعد الحكومة في توفير البذور، والمياه، والتوسعة الريفية، وغير ذلك من الخدمات؛ على أن ذلك ليس كافيًا. وعلاوة على ذلك، توجد إمكانية كبيرة للاستثمار في التعاونيات المحلية، ولإضافة قيمة للمنتجات المتوفّرة محليًّا؛ مثل المانجو على سبيل المثال. يزرع الأوغنديون في الوقت الحالي كمية كبيرة من التبغ يمكن أن تصبح مصدرًا جيدًا للدخل، ولكن يمكن أن يكون لها تأثير طويل الأمد في صحة الأشخاص، كما أنها لا تساهم في أمنهم الغذائي ولا في تغذيتهم السليمة.
2. يُعزى إلى وجود الأمم المتحدة في كاراموجا، لا سيما برنامج الأغذية العالمي، استمرار انخفاض الدرجات بشأن التنمية والمؤشرات الاجتماعية، لا سيّما محو أمية الكبار (32 بالمائة)، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ومعدّل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ونقص التغذية وتوقف النمو، وكذلك زواج الأطفال المبكر وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.
3. لدى كاراموجا مؤسسات حوكمة قوية وراسخة. ويتجلى ذلك في هياكل الإدارة المحلية والحوكمية التي تعمل جنبًا إلى جنب مع وكالات الأمم المتحدة الموجودة في كاراموجا، بما فيها برنامج الأغذية العالمي.
4. ولقد وقّعت وكالات الأمم المتحدة في كاراموجا مذكرة تفاهم تعمل كإطار قانوني مشترك للمشاركة. وتتعاون وكالات الأمم المتحدة هذه مع الحكومة في 60 بالمائة من العمل الذي تقوم به، وبالتحديد في تنفيذ خطتها الإنمائية الوطنية الحالية.
5. يشتمل برنامج الأغذية العالمي على برنامج للتغذية المدرسية، يبدو أنه أكبر مشروع في منطقة كاراموجا؛ حيث يقوم بتغذية 130,000 طفل في كل يوم دراسي في 293 مدرسة في الأحياء السبعة في كاراموجا. يضم حي أمودات 30 مدرسة، تستوعب 12000 طفل.
6. ويذهب إلى مدرسة كالاس الابتدائية في أمودات 542 طفلًا، من بينهم فتيات صغيرات هربن من الزيجات المبكرة أو كن ضحايا لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. لقد أدى البرنامج دورًا كبيرًا في إبقاء الأطفال في المدارس وتزويدهم بوجبة متوازنة واحدة على الأقل في اليوم. يبقى بعض الأطفال في المدرسة حتى بعد أن تغلق أبوابها؛ لأن عودتهم إلى القرية ستستتبع زواج الأطفال المبكر أو تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.
7. وسمحت زيارة الوفد لمنطقة غرب النيل بمراقبة نظام الحكومة الفريد لمستوطنات اللاجئين الواقعة بالقرب من منازل المواطنين الأوغنديين. وأوضحت زيارات مواقع اللاجئين إمكانيات إقامة شراكات قوية بين الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة، إلى جانب الحكومة المضيفة للإسهام في تحقيق نتائج فعّالة. وعلى وجه التحديد، أظهرت زيارة مستوطنة إمفيبي أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الرؤية العالمية، وحكومة أوغندا يتعاونون جميعًا للترحيب باللاجئين والعمل على استقرارهم وتقديم الرعاية لهم، بما في ذلك تناولهم وجباتهم الأولى بعد وصولهم. وقد أدى الاجتماع والتحدث مع عائلات اللاجئين إلى توصيل أصواتهم للمندوبين وإثبات الحاجة إلى كل من حلول الطوارئ والتنمية؛ حيث يجد اللاجئون أنفسهم في حالات نفي طويلة الأمد. وهذا يعكس أيضًا الحاجة إلى التعاون بين شركاء الأمم المتحدة للمساهمة وفقًا لانتداب كل منهم. قصّت عائلات اللاجئين التحديات التي تواجهها في التوظيف ومحاولات زراعة الكفاف للمساعدة في تنويع نظمهم الغذائية، وهو الأمر الذي لا يختلف كثيرًا عن التحديات التي يواجهها السكان الأوغنديون المحليون. وعلم أعضاء الوفد أن 47 بالمائة من اللاجئين في أروا يشاركون في الاقتصاد المحلي، وتتضح بهم أيضًا سياسة الحكومة الخاصة بإدماج اللاجئين.
8. وأظهرت المعلومات الأساسية والحوار مع اللاجئين في أثناء الرحلات الميدانية مدى أهمية الزراعة للتعايش متوسط وطويل الأجل بين سكان الريف في أوغندا واللاجئين. ويؤدي تحسين الإنتاجية الزراعية دورًا حيويًّا في تحسين التغذية، والدخل، والتوظيف للطرفين كليهما. ومن الواضح أنه إذا لم يحدث التدخُّل المناسب الذي يستهدف الإنتاجية الزراعية، فسوف يواجه السكان المحليون واللاجئون منافسة متزايدة على الموارد المحدودة، مما يحوّل التعايش السلمي الحالي إلى نزاع اجتماعي حادّ في نهاية المطاف.
9. ولتحسين هذا الوضع، فإنه من الضروري أن تعمل وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرًّا لها على مواءمة جهودها والتعامل مع الوكالات الوطنية من أجل التنمية الزراعية؛ للتوصل إلى خطة وطنية وفرقة عمل لتحسين المدخلات الزراعية. كما يجب إعادة هيكلة نظام المعرفة والمعلومات الزراعية بطريقة تسمح لفقراء الريف واللاجئين على سواء بالوصول إلى شبكات المعرفة والمهارات المناسبة.
10. وبالنظر إلى النسبة الضخمة من الأشخاص الذين يعتمدون في معيشتهم على الزراعة (77 بالمائة، وفقًا لبرنامج الأغذية العالمي)، ومع مراعاة حقيقة أن الغالبية العظمى من اللاجئين يتلقون قطع أراضٍ، فإن الخطوات/التدابير التالية تبدو ضرورية:
	* 1. الاستثمارات العامة في الشؤون اللوجستية (الطرق والمخازن وإمدادات المياه)؛
		2. التسجيل الملائم للأراضي (ستكون ملكية الأراضي المسجلة ضرورية لأصحاب الحيازات الصغيرة بحيث يستطيعون طلب الحصول على أرصدة)؛
		3. وضع خطط الائتمانات الصغيرة، وتوفير الوصول إلى الائتمانات لأصحاب الحيازات الصغيرة لشراء المدخلات الزراعية؛
		4. توفير الخدمات الإرشادية للمجتمعات الريفية لتبادل المعارف بشأن الزراعة وقضايا التنمية الريفية ذات الصلة؛
		5. إنشاء أسواق محلية وحوافز للمنتجين لتنظيم أنشطتهم (المعالجة الأولية، التخزين، المبيعات) على نحو مشترك؛
		6. الاستثمارات الخاصة القائمة على أساس احتياجات المجتمعات المحلية ومواءمتها مع الأولويات الوطنية، مع إشراك وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرًّا لها، وإيلاء الاهتمام الواجب لطبيعة نموذج التنمية الشاملة (الحفاظ على الوظائف الريفية وخلقها).
11. الشراكات والتعاون
12. تعمل الأمم المتحدة مع مجموعة كبيرة وواسعة من الشركاء، بما في ذلك "وحدة الأداء في الأمم المتحدة"، والحكومات الوطنية والمحلية، والمستفيدون، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، والدول الأعضاء، والقطاع الخاص، والجهات الفاعلة الأخرى في التنمية.

**وحدة الأداء في الأمم المتحدة**

1. يعمل فريق الأمم المتحدة القطري عملًا فعّالًا بقيادة منسق مقيم قوي. يتمثل دور المنسق المقيم في ضمان اتساق الأمم المتحدة، واتخاذ القرارات ذات القيمة المضافة القائمة على الأدلة والمرونة واحترام أساليب العمل المختلفة، وتمكين جميع الموظفين، والعمل على التمكين والإصلاح. ويقود المنسق المقيم فريق الأمم المتحدة القطري، ويشترك في مسؤولية التسليم مع رؤساء الوكالات الآخرين. ومن المهم أيضًا ضمان وجود روابط قوية بين المنسق المقيم والقيادة الإقليمية ومقر القيادة؛ لضمان تدفق الرسائل بفعالية في جميع الاتجاهات.
2. ولتحقيق النجاح في توحيد أداء الأمم المتحدة، فإن من المهم وجود علاقات قوية وفعالة بين وكالات الأمم المتحدة المنفردة وفريق الأمم المتحدة القطري والمنسق المقيم، وعبر القيادة الإقليمية والرئيسية للأجزاء المختلفة من الأمم المتحدة، كالأجزاء المعنية بالسياسة وحفظ السلام على سبيل المثال. بالنظر إلى تداخل اختصاصات مختلف وكالات الأمم المتحدة وأنشطتها، على سبيل المثال فيما يتعلق بالإجراءات الإنسانية والإنمائية، فهناك حاجة إلى إستراتيجية واضحة ومتماسكة لضمان القيمة المضافة، ولتجنب ازدواجية الجهود والموارد.
3. لقد وصف كبار وزراء الحكومة الأمم المتحدة بأنها توحّد أداءها بكفاءة وفعالية في البلاد، ولكن يظل أمامها متسع للتحسين. وعلى وجه الخصوص، فقد تحدوا الرغبة أو الرجاء، ضمنًا أو صراحة، لدى بعض وكالات الأمم المتحدة في أن تكون أكثر استقلالية، وتدافع عن نطقها وأوضاعها الراهن؛ رافضة أن تكون جزءًا من جهد الأمم المتحدة الأوسع نطاقًا. وأشاروا إلى اقتراح قائم منذ أمد طويل بشأن المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة، وأشاروا إلى عدم إحراز تقدم، وهو ما يعزونه إلى المقاومة بين بعض وكالات الأمم المتحدة.
4. ولقد شجع رؤساء الوكالات في المقر الفريق القطري على تعزيز التعاون في ستة مجالات رئيسية نحو تنفيذ الفصل المشترك. ولهذه الغاية، سيستخدم الفريق القطري استعراض منتصف المدة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

**الحكومات الوطنية والمحلية**

1. تُعدّ الأمم المتحدة شريكًا إستراتيجيًّا وتنفيذيًّا مهمًّا وقيمًا بالنسبة للحكومة الأوغندية على الصعيدين الوطني والمحلي. من المهم استمرار الحوار المفتوح، بما في ذلك الحفاظ على المسار الصحيح والتعامل بفعالية مع أي قضايا تتعلق بالتنفيذ، على سبيل المثال كما هو الحال مع نظام تسجيل اللاجئين.
2. ولقد أعربت الحكومة عن قلقها فيما يتعلق بالتقارير التي تفيد بأن الأمم المتحدة قد تغلق مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، والذي قالت إنه كان قد أُنشئ من أجل فعالية التكلفة وقرب الموقع. ودعت الأمم المتحدة إلى تعزيز عملياتها بدلًا من تفكيكها.

**المستفيدون**

1. تمكن الوفد من مقابلة عدد من المستفيدين ومناقشة القضايا معهم. وحقق ذلك فائدة في الحصول على تقرير مباشر عن عمل الأمم المتحدة وتأثيرها، بما في ذلك ما يجري على ما يرام وما يمكن تحسينه، ولوضع المناقشات التي دارت في المقر في نصابها الصحيح. كانت ردود فعل المستفيدين بشأن إشراك الأمم المتحدة إيجابية بوجه عام، مع أمثلة على تمكين الأمم المتّحدة للسكان المحليين، مما تضمّن تمكينهم من ريادة الأعمال وكقادة لمستوطنات اللاجئين. كان المستفيدون أكثر انفتاحًا ومشاركة عندما كانت المناقشات في مجموعات صغيرة، دون وجود كبير من فريق الأمم المتحدة القطري.

**المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني**

1. تؤدي المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني دورًا هامًّا في دعم إنجاز الأولويات الإنمائية للبلاد. ولقد قام عدد من المنظمات غير الحكومية المحلية ومنظمات المجتمع المدني النشطة في مجموعة من المجالات بتوفير المعلومات الموجزة للوفد. وزار الوفد أيضًا مواقع مختلفة لرؤية التعاون في العمل. وجرى تسليط الضوء على التعاون القوي مع الأمم المتحدة، بما في ذلك ما يتم بشأن برامج محددة، وتعزيز النظام، والمناصرة، مما يوفر مساحة للابتكار وتوسيع نطاق أنشطة المشاركة المجتمعية.
2. وتشمل بعض التحديات التي أشارت إليها المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المحلية ما يلي: الصعوبات التي تواجهها في التحرك عبر الأمم المتحدة، وفهم مسألة توزيع الأدوار، والتعرف على فرص التعاون، والحاجة إلى تنسيق أفضل ودعم مركزي، والحصول على التمويل للمشاريع وتعزيز المساءلة مثلًا، وتصوّر عدم المرونة في قواعد الأمم المتحدة وإجراءاتها للمشاركة. واجتمع الوفد بممثلي المنظمات غير الحكومية الدولية في زيارات ميدانية لمختلف المشاريع التي تقودها الأمم المتحدة، لكن المناقشات معهم كان من الممكن أن تكون أكثر شمولًا.

**الدول الأعضاء**

1. تلعب المنظمات الدول الأعضاء دورًا هامًّا في دعم إنجاز الأولويات الإنمائية الوطنية وكشركاء للأمم المتحدة. واجتمع الوفد مع الدول الأعضاء في حفل عشاء جرت في أثنائه إحاطة إعلامية، وكذلك عبر اجتماعات ثنائية. وقد أتاح ذلك إجراء مناقشات غير رسمية؛ حيث تلقت الأمم المتحدة ردود فعل إيجابية بشأن دعمها المقدم، ولكن تم تشجيعها أيضًا على تعزيز الشراكات مع الدول الأعضاء لتتجاوز فرق العمل وهياكلها وتحقق المزيد من العلاقات الإستراتيجية والمفتوحة التي تتسم بالشفافية.

**القطاع الخاص وغيره من الجهات الفاعلة الإنمائية**

1. لم يكن لدى الوفد سوى تحديثات محدودة بخصوص شراكات الأمم المتحدة وتعاونها مع القطاع الخاص وغيره من الجهات الفاعلة الإنمائية، مثل البنك الدولي. كان من الممكن أن يكون هذا الأمر مفيدًا؛ نظرًا لدور الجهات الفاعلة المهم في عدد من القضايا، بما في ذلك التمويل والتوظيف وريادة الأعمال والمناصرة.
2. **التوصيات**
3. استنادًا إلى ملاحظة الوفد لفعالية الأمم المتحدة في أوغندا وإدراكه أنه لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع، فقد قدَّم عددًا من التوصيات لتعزيز: (أ) تأثير الأمم المتحدة في أوغندا، و(ب) أعمال المجالس التنفيذية، و(ج) زيارات المجالس التنفيذية الميدانية في المستقبل. ولقد تبلورت أهمية ذلك في المناقشات مع أمٍّ شابّة في مستوطنة لللاجئين، حيث قالت: "نحن لا نهتم أي جزء من الأمم المتحدة تتبعون، ولكننا نريد فقط رؤيتكم تحسّنون حياتنا من خلال تأثير زيارتكم".
4. تقوية فعّالية الأمم المتحدة في أوغندا

**التوصية رقم 1**

1. زيادة الشفافية في عمل الأمم المتحدة في أوغندا، عن طريق وضع روابط على الإنترنت لفريق الأمم المتحدة القطري مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وجميع وثائق البرامج القطرية الخاصة بوكالات الأمم المتحدة، وحفظ السلام والإحاطات السياسية، وخطة 2030، وأهداف التنمية المستدامة، فضلًا عن الخطة الإنمائية الوطنية للحكومة. لا يتوفر حاليًّا سوى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على موقع فريق الأمم المتحدة القطري.

الجهة المسؤولة: فريق الأمم المتحدة القطري.

**التوصية رقم 2**

1. الحرص على التركيز القوي على استدامة المشاريع وتطوير القدرات الوطنية على المدى الطويل، بما في ذلك استخدام الدروس المستفادة من البرامج والمشاريع القائمة، ومنها على سبيل المثال إدماج أهداف التنمية المستدامة وتطوير القدرات المحلية والأبعاد الإقليمية في جميع الإجراءات، وكذلك تعزيز الروابط بين البرامج الإنسانية وبرامج التنمية، وتحسين التمويل وتحسين الزراعة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في تطوير البنية التحتية.

الجهة المسؤولة: فريق الأمم المتحدة القطري ووكالات الأمم المتحدة.

**التوصية رقم 3**

1. على فريق الأمم المتحدة القطري العمل على تعزيز الشراكات والتعاون وتوسيعهما في جميع المستويات، والاستفادة من المزايا النسبية والحد من تداخل الأنشطة، ووضع إستراتيجية مشاركة شاملة كجزء من استعراض منتصف المدة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتقديم هذا على موقع فريق الأمم المتحدة القطري للمساعدة في زيادة التأثير والشفافية.

الجهة المسؤولة: فريق الأمم المتحدة القطري.

**التوصية رقم 4**

1. الحرص على وجود بعد إقليمي معزز لعمل الأمم المتحدة، بما في ذلك الوثائق الإستراتيجية الإقليمية، وإستراتيجية الشراكة، والزيارات المنتظمة من جانب فريق الأمم المتحدة القطري (كانت بعض التعليقات من بعض الشركاء المحليين عن أن الفريق القطري لم يزُر المناطق بشكل كافٍ).

الجهة المسؤولة: فريق الأمم المتحدة القطري.

**التوصية رقم 5**

1. تنفيذ الدروس المستفادة من هذه الزيارة والتعبير عن نتائج إصلاح نظام الأمم المتحدة الإنمائي، والخطط الإستراتيجية الجديدة لوكالات الأمم المتحدة، والفصل المشترك، كجزء من استعراض منتصف المدة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأعمال وكالات الأمم المتحدة ذاتها. ومن منظور موضوعي، استخدام استعراض منتصف المدة كفرصة لتقييم فعالية دعم الأمم المتحدة للسلطات الوطنية حول القضايا الرئيسية الشاملة التي تم تدارسها أثناء الزيارة، مثل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

الجهة المسؤولة: فريق الأمم المتحدة القطري ووكالات الأمم المتحدة.

**التوصية رقم 6**

1. على الفريق القطري النظر في المسائل التي أثارتها الحكومة الأوغندية بشأن المشاركة في مواقع أنشطة الأمم المتحدة ومركز الأمم المتحدة الإقليمي لتقديم الخدمات في عنتيبي والتحديث بشأنها.

الجهة المسؤولة: فريق الأمم المتحدة القطري.

1. تقوية عمل المجالس التنفيذية

**التوصية رقم 7**

1. تعزيز الفهم على المستوى القطري على مستوى المجلس التنفيذي، بما في ذلك من خلال جلسات إحاطة أكثر ديناميكية وتفاعلية في اجتماعات المجلس والاجتماعات غير الرسمية، تركّز على القضايا الرئيسية المشتركة، مثل العمل الإنساني/التنموي والنوع الاجتماعي، واستخدام هذا كفرصة لتعزيز عمل الوكالات عبر الأمم المتحدة، وإشراك المنسق المقيم، وفريق الأمم المتحدة القطري، ورؤساء بلدان الوكالات، والشركاء المحليين، والقادة السياسيين، حسبما كان ذلك مناسبًا، وعرض إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى جانب وثائق البرامج القطرية الخاصة بالوكالات عند عرضها على المجالس التنفيذية للموافقة عليها.

الجهة المسؤولة: أمانات سر المجالس، لتقديم مقترحات محددة في سياق متابعة الجزء الخاص بالاجتماع المشترك لعام 2018 بشأن مناهج عمل المجالس.

1. تعزيز زيارات المجالس المستقبلية

**التوصية رقم 8**

1. الحد من الآثار السلبية المحتملة، سواء البيئية و/أو المتعلقة بالبنية التحتية و/أو السلامة العامة، والمترتبة على سفر الوفود إلى المجتمعات النائية أو المناطق المكتظة بالسكان.

الجهة المسؤولة: أمانات سر المجالس، بالشراكة مع فرق الأمم المتحدة القطرية المعنية، لجعل هذه الاعتبارات جزءًا من المعايير المحددة عند تصميم برامج الزيارة وتنفيذها.

**التوصية رقم 9**

1. الحرص على فعالية الزيارات الميدانية وتأثيرها، بما في ذلك عن طريق توضيح الأهداف الإستراتيجية وضمان إجراء حوار أعمق مع فريق الأمم المتحدة القطري والمنسق المقيم وجميع الشركاء المعنيين، بما في ذلك المستفيدون والشركاء السياسيون والمعنيون بحفظ السلام، والشركاء من القطاع الخاص.

الجهة المسؤولة: أمانات سر المجالس بالشراكة مع فرق الأمم المتحدة القطرية، لأخذ التوصية في الاعتبار، بما في ذلك الاعتبارات المتعلقة بتقييم الأثر عند تصميم برامج الزيارة وتنفيذها.

**التوصية رقم 10**

1. الحرص على ضمان القيمة مقابل المال فيما يتعلق بالزيارات الميدانية، مع ملاحظة أن الأخيرة —برغم ما تحققه من فوائد عديدة— مكلّفة وصعبة التنظيم، وتشغل المشاركين فيها عن الأعمال الأساسية الأخرى. لذا، لا بد من موازنة الفوائد مقابل التكلفة موازنة رصينة.

الجهة المسؤولة: أمانات سر المجالس، وعليها تقديم مقترحات محددة بشأن تحسين الزيارات الميدانية، في سياق متابعة الاجتماعات المشتركة للمجالس في عام 2018.

1. **الخاتمة**
2. يود الوفد أن يعرب عن عميق تقديره لحكومة أوغندا؛ لتيسيرها الزيارة الميدانية، وكذلك للمنسق المقيم، وفريق الأمم المتحدة القطري وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بوصفها الوكالة الرائدة لجميع الجهود المبذولة لتوفير نظرة عامة واسعة عن أعمال المنظمات في أوغندا، وكونهم مضيفين رائعين للزيارة الميدانية المشتركة إلى أوغندا.
3. لقد حققت الزيارة الغرض منها، والمتعلق بالأهداف الرئيسية لتقييم فعالية الأمم المتحدة في أوغندا فيما يتصل بدعم تقديم أولويات التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة والشراكات والتعاون. هذا، ويتطلع الوفد إلى النظر في توصيات المتابعة وتنفيذها.

**الملحق: قائمة المشاركين**

| **المنطقة/الوكالة** | **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع** | **منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)** | **هيئة الأمم المتحدة للمرأة** | **برنامج الأغذية العالمي** |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **أفريقيا** | **سعادة السيد/ جاغديش كونجول\***رئيس المجلس التنفيذي لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والسفير فوق العادة لدولة موريشيوس ومفوضها وممثلها الدائم بالأمم المتحدة\* رئيس الوفد | **سعادة السيد/ عمر دهب فضل محمد**سفير فوق العادة لدولة السودان ومفوضها وممثلها الدائم بالأمم المتحدة | **سعادة السيدة/ كريستين كالاموينا**المستشارة الوزيرة بدولة زامبيا ونائبة ممثلها الدائم بالأمم المتحدة | **سعادة السيدة/ لينيو إيرين موليس-مابوسيلا**سفيرة دولة ليسوتو وممثلتها الدائمة بمنظمات الأمم المتحدة الواقعة مقراتها في روما |
|  | **سعادة الدكتور/ إدجار سيسا**المستشار الوزير ومبعوث دولة بتسوانا الدائم بالأمم المتحدة |  |  |
| **آسيا ومنطقة المحيط الهادئ**  | **سعادة السيد/ بارك تشول-جو** نائب رئيس المجلس التنفيذي لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع،وسفير جمهورية كوريا ونائب ممثلها الدائم بالأمم المتحدة.  | **سعادة السيد/ دورجا براساد باتاراي**نائب رئيس المجلس التنفيذي لليونيسف،وسفير فوق العادة لجمهورية نيبال الاتحادية الديموقراطية ومفوضها وممثلها الدائم بالأمم المتحدة |  | **سعادة السيد/ محمد حسين عمادي**سفير فوق العادة لجمهورية إيران الإسلامية ومفوضها وممثلها الدائم بوكالات الغذاء والزراعة في روما |
| **السيد/ شهير الخانيني**أمين أول، ومبعوث دائم للمملكة العربية السعودية بالأمم المتحدة |  |  |  |
| **أوروبا الشرقية** |  | **سعادة السيد/ ميلوس فاكاسينوفيتش**نائب رئيس المجلس التنفيذي لليونيسف،وسفير فوق العادة للبوسنة والهرسك ومفوضها وممثلها الدائم بالأمم المتحدة | **سعادة السيدة/ إيفانا باجيفيتش**رئيسة المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وسفيرة دولة مونتينيغرو (الجبل الأسود) ونائبة ممثلها الدائم بالأمم المتحدة | **سعادة السيد/ زولتان كالمان**رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، والوزير المفوض لدولة المجر ومفوضها وممثلها الدائم بوكالات الأمم المتحدة للغذاء والزراعة في روما |
| **أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**  | **السيد/ توماسي بلير**المستشار ومبعوث دولة أنتيغوا وباربودا الدائم بالأمم المتحدة | **السيد/ ديفيد موليه ليند**أمين أول والمبعوث الدائم لدولة جواتيمالا بالأمم المتحدة | **السيدة/ ديزيري ديل كارمن سيدينيو رنجيفو**الملحقة والمبعوثة الدائمة لدولة بنما بالأمم المتحدة | **السيدة/ فرناندة منصور تانسيني**أمين ثانٍ والممثلة الدائمة المناوبة لدولة البرازيل بالأمم المتحدة |
| **أوروبا الغربية ودول أخرى** | **السيدة/ كريستين شنيبرجر** أمين أول والمبعوث الدائم لدولة سويسرا بالأمم المتحدة | **السيد/ يوسف إسماعيل** كبير مستشاري السياسات والتنمية الدولية والمبعوث الدائم للمملكة المتحدة بالأمم المتحدة | **السيد/ يركي يوهانا تيرفا** وزير مستشار (للشؤون الاقتصادية والاجتماعية) والمبعوث الدائم لفنلندا بالأمم المتحدة | **السيدة/ هانا لاوبنثال**أمين أول والممثلة الدائمة المناوبة لدولة ألمانيا بالوكالات الدولية في روما |
| **السيدة/ ستيفاني أوبراين** أمين ثانٍ والمبعوثة الدائمة لدولة أيرلندا بالأمم الأمم المتحدة | **السيدة/ سارة دو بوتيه** الملحقة لشؤون التمويل والبرامج والمبعوثة الدائمة لدولة فرنسا بالأمم المتحدة |  | **السيدة/ إليزابيث بتروفسكي** أخصائية في الشؤون المالية والرقابة بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) ومبعوثة الولايات المتحدة لوكالات الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في روما |
| **أمانة سر المجلس التنفيذي** | **السيد/ جوردي لوبارت**أمين المجلس التنفيذي لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع | **السيد/ نيكولاس برون**أمين المجلس التنفيذي لليونيسف | **السيد/ جين-لوك بوريس**أمين المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة | **السيدة/ هارييت سبانوس**أمينة المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي ومديرة أمانة المجلس التنفيذي لقسم الشراكات والحوكمة ببرنامج الأغذية العالمي |
| **السيد/ أنتوني نجورورانو** رئيس فرع المجلس التنفيذي في صندوق الأمم المتحدة للسكان  | **السيد/ راندال جونزالز-فيلاوبوس**نائب أمين المجلس التنفيذي لليونيسف |  |  |
| **السيد/ سلجق مستنصر طرار**أخصائي المجلس والحوكمة في صندوق الأمم المتحدة للسكان |  |  |  |
| **السيدة/ إيميلدا كاتجومويس**مساعدة إدارية في صندوق الأمم المتحدة للسكان |  |  |  |
| **السيدة/ إيلي وانج**مستشارة الشراكات في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع |  |  |  |

**ملاحظة:** شارك **سعادة السيد/ أدونيا أيبير**، السفير فوق العادة لدولة أوغندا ومفوضها وممثلها الدائم بالأمم المتحدة، في الاجتماعات من جانب حكومة أوغندا.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_